العشيرة في الدستور الجديد والنظام القانوني العراقي

*المحامي طارق حرب

جاءت القوانين الخاصة بالهوية الشخصية للفرد العراقي خالية من ذكر العشيرة كاحد البيانات التي يجب ذكرها لهوية الفرد وتمييزه عن غيره.. فقد تجاهلت تلك القوانين العشيرة ونأت عن ذكرها وان اشترطت جل هذه القوانين ذكر اللقب والنسب وهذا ما اعتنقه قانون الجنسية السابق ٤٢ لسنة ١٩٢٤ وقانون الجنسية الذي صدر بعده أي قانون ٤٣ لسنة ١٩٦٣ وقانون الولادات والوفيات ١٤٨ لسنة ١٩٧١ وقانون الاحوال المدنية ٦٥ لسنة ١٩٧٢ وقانون الجنسية والاحوال المدنية ٤٦ لسنة ١٩٩٠ ويعرف اللقب لغة بانه اسم يسمى به الانسان وسوى اسمه الاول ويراعى فيه المعنى ومنه قال الشاعر " وقلما ابصرت عيناك ذا لقب الا ومعناه ان فتشت في لقبه" او هو اسم غير مسمى كما يعرفه البعض وجمعه القاب ويقال لقبت فلانا اذ جعلت له لقبا وقد نهت الشريعة الغراء عن التنابز بالالقاب بقوله سبحانه وتعالى (ولا تنابزوا بالالقاب) وقد عرف قانون الاحوال المدنية ٦٥ لسنة ١٩٧٢ بانه اسم الاسرة التي يميزها عن غيرها اما قانون الجنسية ٤٦ لسنة ١٩٩٠ فقد عرفه بانه اسم للشهرة يعتمده رب الاسرة في السجل المدني. واذا كان القانون ٦٥ اوجب كتابة اللقب بعد الاسم الثلاثي اما القانون ٤٦ فانه اجاز كتابة اللقب بعد الاسم الثلاثي اذا اعتبر اسم الشخص كاملا بذكر الاسم الثلاثي فقط اما العشيرة فهي من عدد عشرة كونه العدد الكامل وجمعه عشار وعشائر هو جمع الجمع. والعشيرة للرجل بنو ابيه الادنون الذين يصيرون له بمنزلة العدد الكامل فهي اهل الرجل ومن اقاربه.. وكما يقال فان الشعب يتكون من عدة قبائل والقبيلة من عدة عمائر والعمارة من عدة بطون والبطن من عدة افخاذ والفخذ من عدة عشائر والعشيرة من عدة فصائل والفصيل من عدة افراد اما النسب فهو اشتراك من جهة احد الابوين.. وروي في الحديث قوله (ص) اعرفوا انسابكم اذ اكرمت العرب النسب وحثت على معرفته لغاية لا تخفى منها معرفة ما يحل وما يحرم من زواج وتحديد الورثة وذلك يتعلق بالنسب وليس بالعشيرة لان بنيان الشريعة يقوم على التقوى ويقول سبحانه (وخلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) وفي الحديث فقد روى : " الناس سواسية كأسنان المشط لافضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى" واللقب الذي اشارت اليه قوانين الهوية والحالة المدنية يختلف عن العشيرة فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص كون اللقب اعم من العشيرة ويجوز ان تكون العشيرة لقبا وقد يلقب الشخص بغيرها اذ قد يلقب بمدينته فيقال البصري وقد يلقب بمهنته فيقال القزاز او الحداد وقد يلقب بمذهبه فيقال الشافعي كما قد يقال الزبيدي او التميمي نسبة الى العشيرة.

ولو رجعنا الى كتب الفقه الخاصة بالاحكام السلطانية والولايات الدينية او ما نسميه اليوم بالفقه الدستوري والاداري نحو ما كتبه القاضي الماوردي ٤٥٠ هرية والقاضي الفراء ٤٥٦ هجرية والتي بحثت في نظام الحكم وذكرت التنظيمات الادارية من امامة وخلافة وامارة ووزارة وقضاء وسواها من التنظيمات لم تذكر أي دور للعشيرة ولم تذكرها من بين هذه التنظيمات اما ابن خلدون المتوفى في المائة العاشرة للهجرة وفي باب الخطط السلطانية فانه يقول كعالم اجتماع (ان العصبية العشائرية تقتصر على احياء البدو دون الامصار والمدن.. اذ يزعم بعضهم عن بعض مشايخهم وان الدولة لا بد ان تنتقل من طور البداوة الى طور الحضارة وعندها تسود سلطة الدولة ومن خلافة ووزارة وقضاء وشرطة.

وبعد استيلاء بريطانيا على العراق اصدر الجنرال (فاشو) القائم باعمال قائد الحملة العسكرية في ٢٧ تموز ١٩١٨ نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وقد قسم النظام الدعاوى العشائرية أي النزاعات والخصومات التي تحدث بين ابناء العشائر الى ثلاثة اقسام:

القسم الاول ينعقد فيها الاختصاص للقضاء حيث تتولى المحاكم الفصل فيها...

القسم الثاني يتولى الحاكم البريطاني ومعاونوه سلطة الفصل فيها.

اما القسم الثالث والاخير فهي يتم النظر فيها من قبل المجلس العشائري وهذا يعني ان المجلس يختص بالقليل من دعاوى العشائر...

ولم يقف النظام عند ذلك اذ اشترط شروطا كثيرة في الدعاوى التي ينظرها المجلس ومن هذه الشروط: ان المجلس يتولى النظر فقط في الحالة التي يوافق عليها الحاكم او معاونوه ذلك انهم اصحاب الصلاحية في احالة الدعوى الى المجلس كما ان لهم سلطة الغاء قرار المجلس او نقضه وسلطة براءة المتهم حتى ولو قرر المجلس ادانته وسلطة رفض قرار المجلس في الزام من ثبت عليه الحق بدفعه وله سلطة نقل الدعوى الى مجلس عشائري اخر وغير ذلك من السلطات والصلاحيات التي تجعل ولاية المجلس محدودة جدا.. كما ان هذا النظام منح الجهة الادارية صلاحيات كثيرة منها نقل السكان من مكان الى اخر وهدم المباني وتحديد عقوبات على العشائر عن بعض الافعال وبعهد الحكم الملكي تم تحويل الصلاحيات الواردة في نظام دعاوى العشائر الى وزير الداخلية ورؤساء الوحدات الادارية.. وقد تم الغاء نظام دعاوى العشائر بعد قيام النظام الجمهوري بالمرسوم الجمهوري ٥٦ لسنة ١٩٥٨ المنشور في جريدة الوقائع العراقية ٣ في (٣/ ٨/ ١٩٥٨) ومن ذلك نلاحظ ان هذا النظام تم تطبيقه في فترة الحكم البريطاني والحكم الملكي فقط، والشيء يذكر وهو ان اول وزارة عراقية تم تشكيلها في (٢٧/ ١٠/ ١٩٢٠) برئاسة عبد الرحمن النقيب ضمت اربعة شيوخ للعشائر من اصل ١٢ وزيرا بلا وزارة منهم الشيخ عجيل السمر مد والشيخ سالم الخيون ذلك ان الوزارة كانت من ثمانية وزراء واثني عشر وزيرا بلا وزارة.

واذا كان اول تشريع انتخابي طبق في العراق الصادر سنة ١٩٠٨ لم يذكر العشائر فان نظام الانتخابات لسنة ١٩٢٢ اعطى العشائر عدداً من المقاعد الانتخابية بين مقعد الى مقعدين لكل محافظة فانه تم الغاء ذلك بصدور قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ وان كان هنالك عرف دستوري جرى طوال الحكم الملكي بتعيين عدد من شيوخ العشائر في مجلس الاعيان حتى ١٩٥٨ حيث تم الغاء النظام الملكي. هذا المجلس الذي يشكل مع مجلس النواب السلطة التشريعية وان كانت المادة ٨٨ من الدستور الملكي لسنة ١٩٥٢ قضت بتشكيل محاكم للفصل في قضايا العشائر الجزائية والمدنية بحسب عاداتهم المألوفة لكن هذه المحاكم لم يتم تأسيسها في النظام القضائي لانه اشترط صدور قانون خاص وهو ما لم يصدر..

وختاما هنالك بيت من الشعر ينسب الى المرحوم الشاعر علي الشرقي او غيره يقول فيه:

الشيخ في العشيرة يحكم

مطلقا بلا استئناف ولا تمييز

العشيرة في الدستور الجديد

اذا كانت الكيانات السياسية التي اتخذت العشيرة او القبيلة عنوانا لها وتنافست في المعركة الانتخابية في ١٥ -12 -2005 – قد اخفقت في الوصول الى البرلمان (مجلس النواب) بعد ان كانت قد اخفقت في الانتخابات السابقة في ٣٠- ١- ٢٠٠٥ واذا كان التجمع العشائري والقبلي لا تعرفه الانظمة السياسية والاجتماعية والقانونية لجميع دول العالم بلا استثناء واذا كان الدستور الجديد قد وضع قيودا وشروطا على التطرف العشائري والغلو القبلي حيث قالت المادة (٤٣ ثانيا) من الدستور : تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزز قيمتها الانسانية في تطوير المجتمع وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان. فان ذلك يعني اولا القبائل والعشائر العراقية بلا حراك اجتماعي في الوقت الحاضر وان الحاجة تقتضي النهوض بها ذلك ان النهوض لا يمكن ان يرد الا بعد سبات او نوم وهذا يعني ان العشائر لا نهوض بها لذلك قرر الدستور ايقاضها كي تكون باهضة وتسهم في العملية السياسية والاجتماعية في العراق الجديد، وثانيا ان اهتمام الدولة بشؤون القبائل والعشائر لا بد ان ينسجم مع الدين والقانون وبالتالي ليس للقبيلة والعشيرة اقتراف كل ما يخالف الدين ومما شاع في القبائل والعشائر قتل من ارتكبت جريمة الزنا بلا دليل وعلى مجرد الشبهة والظن في حين ان الدين قرر ان جريمة الزنا لا تثبت الا باربعة شهود نحو ما ورد في الكتاب الكريم : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهود فاجلدوهم ثمانين جلدة". وهذا النص الكريم اوجب معاقبة الشهود اذا لم يكونوا اربعة وان يشاهدوا الفعل نحو ما قرره الموروث الفقهي دخول المرود في المكحلة او دخول الرشا في البئر وقوله سبحانه (والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدة) أي ان الجلد هو عقوبة جريمة الزنا وليس القتل نحو ما هو مقرر بالعرف العشائري مع تشدد الشريعة الاسلامية في اثبات هذه الجريمة والدين الاسلامي قرر ان دية القتل (التعويض عن القتل) هو حق مقرر لورثة القتيل لا يشاركهم فيها احد في حين ان السائد كعرف عشائري هو استحواذ العشيرة على الاكثر من الدية واخذ الجزء الكبير من التعويض وهذا مما يخالف القانون الذي منعه الدستور بعد ان حظره الدين الحنيف.

كذلك فان عمل العشائر والقبائل لا بد ان يوافق القانون وبما ان قانون الاحوال الشخصية منح المرأة حرية الموافقة على من يكون بعلا وزوجا لها فان مما ينافي القانون العرف العشائري الذي يأخذ بما يسمى النهوة وهو حق القريب في الزواج من قريبته رغما عنها وانه اذا قرر النهوة فانه ليس لواحد اخر الزواج من قريبته، كذلك مما ينافي القانون ما يسمى (الفصلية) وهي منح اهل القتيل بعض النساء من اهل القاتل للزواج بهن وهذا الامر وسابقه يعاقب عليه قانون الاحوال الشخصية بالحبس وذلك يعني ان هذه الافعال وسواها لا تنسجم مع القانون بالشكل الذي قرره الدستور وقبله الشريعة الاسلامية الغراء كذلك اوجب الدستور تعزيز القيم الانسانية النبيلة للعشائر والقبائل ومخالفة هذا القول يعني ان الدستور وجد ان هنالك بعض القيم العشائرية والقبلية غير الانسانية ومثل هذه القيم يرفضها الدستور ويمنعها طالما انه اشار الى القيم الانسانية والنبيلة باعتبار محل التكريم وموضع التعزيز من الدستور وبما ان الدستور وجد ان بعض الاعراف العشائرية والتقاليد القبلية تتنافى مع حقوق الانسان لذلك كم كان صائبا في قمع هذه الاعراف ومنع هذه العادات وبما ان الدستور الجديد منع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان ومصطلح حقوق الانسان الوارد في الدستور جاء عاما وغير مخصص ومطلقا غير مقيد وشاملا غير مجزأ فانه يشمل حقوق الانسان الواردة في المواثيق الدولية نحو ميثاق الامم المتحدة ١٩٤٥ والاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٨٤ والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية١٩٦٦ واتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ وسوى ذلك الكثير كما ان منع الاعراف العشائرية التي تتنافى وحقوق الانسان المقررة بموجب احكام الدستور نفسه، لا بل ان حقوق الانسان قبل الحقوق والحريات الواردة في المواثيق الدولية وبالتالي ليس للعشائر والقبائل ممارسة الاعراف العشائرية التي تخالف حقوق الانسان وحرياته الواردة في الدستور ومن هذه الحقوق والحريات الواردة في الدستور والتي تلتزم بها العشائر ضمان كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية وان السيادة للقانون وان مصدر السلطات وان تداول السلطة يتم بالوسائل الديمقراطية السليمة ولا يجوز تبني العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي واحترام الالتزامات الدولية والالتزام بصيانة الكيانات الدينية والعتبات المقدسة وعدم جواز القيام باي تصرف يخالف الدستور وان جميع العراقيين متساوون ولكل فرد الحق في الحياة والحرية والامن وحق كل فرد في الخصوصية الشخصية وحرمة المساكن وان القضاء مستقل ليس للعشيرة التدخل في العمل القضائي، وان للنساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية وان الملكية الخاصة مصونة وان للاموال حرمة والاسرة اساس المجتمع وان للاولاد حقاً على والديهم في التربية والرعاية والتعليم وانه ليس للعشيرة ممارسة كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمجتمع وكفالتها لحماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليها وان لكل فرد حق التعليم ذكرا كان او انثى وعدم الاكراه الفكري والسياسي والديني والالتزام بحرية التعبير وان العراقيين احرار في الالتزام باحوالهم الشخصية وسوى ذلك الكثير من الحقوق والحريات التي قررها الدستور والتي تلتزم بها القبيلة والعشيرة.

*رئيس جمعية الثقافة القانونية العراقية

أكاديميون ومثقفون عراقيون يناقشون الانتخابات العراقية في ألمانيا

بون / المركز العراقي الألماني

عقد المركز العراقي الألماني ندوة لتقييم العملية الانتخابية العراقية التي جرت في ألمانيا والتي تولى إدارتها مكتب الانتخابات في برلين التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وذلك في مقرالمركز بمدينة بون الألمانية يوم السبت الموافق ٧ .١ .٢٠٠٥,

ويأتي إنعقاد هذه الندوة بعد حملة واسعة من الإحتجاجات ضد مكتب المفوضية في ألمانيا . شارك فيها أكاديميون ومثقفون عراقيون مستقلون من مختلف المدن الألمانية . كما قاموا بالتوقيع على شكوى جماعية ضد موفق محمد توفيق مدير مكتب الانتخابات في ألمانيا . حيث وقع عليها أكثر من ستين عراقياً وعراقية ووجهوا له إتهامات بالفساد الإداري والمالي وإعتماد معايير غير شفافة في إختيار العاملين في مكتب الانتخابات في برلين والمراكز الأربعة التابعة له.

وكان موفق محمد توفيق مدير مكتب المفوضية في ألمانيا أمتنع عن إجراء لقاء مع المشتكين والإستماع الى وجهات نظر هؤلاء الأكاديميين والمثقفين العراقيين . و أوعز الى مكتب الإعلام التابع له بإطلاق حملة إعلامية ضد المشتكين متهما أياهم بمحاولة عرقلة العملية الانتخابية وإنعدام المسؤولية الوطنية وواصفا إياهم بالمرضى والحاقدين ومتوعدا أياهم بالملاحقة القضائية على حد قول بيانات مدير مكتب الإعلام الذي لم يذكر اسمه الصريح

كما تجاهل مكتب الانتخابات في الخارج الذي تديره السيدة حمدية الحسيني من عمان نداءات ومخاطبات المشتكين للتدخل في الموضوع . كما تجاهلت حتى الآن المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق الطلب الذي تقدم به المشتكون لإجراء تحقيق في إدعاءاتهم حول وجود إنتهاكات وخروقات للضوابط المعلنة من قبل المفوضية في إختيار العاملين فضلا عن وجود حالات فساد مالي واسعة وصفقات مشبوهة.

ومن جهتها أمتنعت السفارة العراقية في برلين عن التدخل في الموضوع زاعمة إنها غير معنية بالأمر ولا تتحمل أية مسؤولية عما يقوم به موفق محمد توفيق مدير مكتب الانتخابات في ألمانيا على حد قول السيد علاء الهاشمي السفير العراقي في برلين . غير إن المشتكين يؤكدون وجود دور كبير للسفارة في إختيار العاملين في الانتخابات تحديدا . ويقولون إن لديهم معلومات موثوق بها بشأن هذا الدور. وهو أمر تنفيه السفارة العراقية بالطبع.

ومن هنا تأتي مبادرة المركز العراقي الألماني في عقد ندوته لمناقشة ملابسات هذه القضية وبحضور الأطراف ذات العلاقة . غير إن مكتب المفوضية في ألمانيا الذي تسلم الدعوة ووعد بحضور ممثلين عنه . تغيب عنها ولم يحضر أي ممثل عنه . وعلمنا من وسائل الإعلام إن موفق محمد توفيق مدير مكتب الانتخابات في ألمانيا أنهى أعماله ويستعد لمغادرة ألمانيا والعودة الى بغداد كما جاء في بيانه المنشور في عدد مواقع النشر الالكتروني.

وتمت في هذه الندوة مناقشة إداء مكتب الانتخابات في ألمانيا في ضوء الشكوى التي تقدم بها أكثر من ستين أكاديمياً ومثقفاً عراقياً وتثبيت الكثير من الخروقات والانتهاكات للضوابط المعلنة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي سبق ان رافقت العملية الانتخابية. حيث يستعد المشتكون لإصدار بيان خلال الأيام القليلة يتضمن الخروقات والانتهاكات المشار أليها وموقفهم منها وكذلك الخلفيات التي استندت أليها فضلا عن نتائج ما قاموا به من اتصالات مع الجهات ذات العلاقة.

وقال الحقوقي ضرغام الشلاه . إنهم بصدد رفع دعوى قضائية أمام القضاء العراقي ضد المدعو موفق محمد توفيق والمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات بتهمة الفساد الإداري والمالي وسوء استغلال السلطة والإساءة الى المشتكين والجالية العراقية في ألمانيا والى سمعة العراق . كما تم إبلاغ الهيئة العليا للنزاهة بذلك لإتخاذ إجراءاتها بهذا الصدد.

ودعا الكاتب والصحفي لقمان برزنجي العراقيين المقيمين في ألمانيا كافة الى التعاون معهم من خلال إرسال المزيد من التقارير والرسائل حول الخروقات والإنتهاكات التي رافقت العملية الانتخابية في ألمانيا مؤكدا أهمية الرأي العام العراقي في الحد من تكرار مثل هذه الممارسات المسيئة التي سوف تلحق ضررا بالغا بعملية التحول الديمقراطي التي يعيشها شعبنا في العراق.

ودعا الدكتور حامد السهيل الى دعم العملية السياسية الجارية في العراق مؤكدا أهمية إتباع الوسائل القانونية المشروعة في الإعتراض على إداء المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات بعيدا عن لغة التهديد بتدمير العملية السياسية والتحريض على الإرهاب . وهو مانقوم به ’لكن للأسف لم نلتق اية استجابة من قبل المفوضية التي تجاهلت طلبنا بأجراء تحقيق في الشكوى التي رفعناها لهم وتم نشرها في وسائل الإعلام.

وقال الدكتور لطيف إسماعيل من المؤسف أن تمتد المشاكل التي رافقت الانتخابات في الداخل بما في ذلك المعايير التي تم أعتمادها في إختيار موظفي الانتخابات الى خارج البلاد . كما حدث في ألمانيا . نحن نعيش هنا في بلد ديمقراطي ومتحررين من كثير من الضغوط التي يعاني منها عراقيو الداخل . ولذلك ليس من السهل السكوت على مثل هذه الأمور.

ودعا الدكتور فرنسيس قليته الى عدم التهاون في ملاحقة مثل هذه الممارسات الخاطئة التي تسيء الى مشروعنا في بناء عراق ديمقراطي حر . والى عدم السماح بتكرارها مؤكدا إنها مسؤولية الجميع بما في ذلك الذين تمكنوا من العمل في الانتخابات لإن إنتهاك القانون والإبتعاد عن المعايير الشفافة . أمر سوف يلحق الضرر بالجميع عاجلا أم آجلا ويهدد البلاد بالعودة الى عهد اللامساواة والتمييز بين المواطنين الذي كان سائدا أبان النظام السابق.

وأكد السيد مسعود أحد العاملين في الانتخابات أهمية عدم الوقوع في منزلق التعميم . إذا ما أردنا القيام بعملية تقييم موضوعية للانتخابات في ألمانيا مشيرا الى وجود كفاءات عراقية عملت في الانتخابات بروح وطنية عالية . لكنه أشار في الوقت نفسه الى وجود العديد من الإنتهاكات التي سبقت ورافقت العملية الانتخابية في ألمانيا.

وفي رسالة له للمشاركين في هذه الندوة سرد الكاتب والإعلامي حسن المذكور رئيس منظمة الدفاع عن العراقيين من ضحايا النظام البعثي ومقرها برلين . الكثير من الإنتهاكات والخروقات الموثقة والتي أرتكبها مكتب المفوضية في ألمانيا ووصف المجموعة المتنفذة التي هيمنت على المكتب المشار أليه قائلا (انهم وعبر المنافع المادية التي حققوها خلال الانتخابات الأولى والثانية وبحكم اشتراكهم بعملية يشعرون بأنها تدخل في باب عدم النزاهة في الأقل تشكلت بينهم روابط يمكن اعتبارها تنظيمية ’كذلك بينهم وبين جهات آخرى وبمستويات معينة من داخل المفوضية العليا وبحكم علاقاتهم غير الواضحة والمتشابكة سيتصدرون مستقبلاً (كمنظمة) لأي عمل وطني.

وقالت قرطبة الظاهر رئيسة شعبة الشؤون العراقية في جمعية الصداقة العربية-الألمانية والناشطة في أوساط الجالية العراقية . إنها كانت وجهت رسالة الى السيد فريد آيار لدعوته للمجيء الى المانيا واللقاء بالجالية العراقية ومعرفة الحقائق كما فعل في السويد وبريطانيا من خلال إجراء مناظرة بين موفق محمد مدير الانتخابات والمحتجين على سوء إدارته . كما اتصلت هاتفيا به . لكن للأسف لم تحصل الإستجابة المطلوبة . ورفعت الى المشاركين في الندوة تقريرا عن الانتهاكات والخروقات التي أرتكبها مكتب الانتخابات في ألمانيا بوجه عام وتلك التي حصلت في مركز ميونخ بوجه خاص.

بون ٨/ ١/ ٢٠٠٥

من غشنا ليس منا

سعاد الجزائري

هناك (مثل) يقول (من غشنا فهو ليس منا) ، تذكرت هذا المثل كثيرا خلال ايام الانتخابات الاخيرة، لكثرة ما سمعت وشاهدت من ممارسات الغش والتلاعب من اجل كسب الاصوات التي لم تعد لها قيمة بالمعنى السياسي للكلمة، فمن يغش من اجل كسب الاصوات في عملية يفترض بها ان تكون الترجمة الفعلية لعملية الصدق والنزاهة لبناء مجتمع ديمقراطي متحضر، فأن هذه الاصوات لا قيمة لها ولن تكون سندا لهذه القوى او تلك، ومن اراد بناء الوطن عن طريق ممارسة الغش والخديعة لا يمكن ان يؤتمن جانبه، ولن يقدم للوطن الا الخراب.

ما افهمه عن الانتخابات هو انها عملية حضارية تؤدي الى الديمقراطية التي نحن العراقيين في امس الحاجة لها، ليس الان فقط، بل منذ قرون طويلة، وبسبب انعدامها خسرنا الكثير سواء على المستوى الشخصي، فلا يوجد عراقي لم يخسر فردا او اكثر من عائلته ، او على المستوى العام، فالعراق الذي تركته منذ اكثر من ٢٧ عاما كان في الاقل اكثر تقدما وحضارة منه الان، بينما اليوم وحتى بعد سقوط النظام الارهابي، مازال البلد تنهشه انياب الذئاب والغربان، سواء تلك التي تعشش في الداخل، او التي تسللت عبر ابوابه المشرعة على مصاريعها، بلد عمه الخراب والدمار ليس في مظهره الخارجي فقط، وانما حتى التركيبة الاجتماعية والنفسية للفرد العراقي ايضا.

ومن اجل ان نعيد هذا البلد الى مصاف الدول المتحضرة، علينا ان نسلك الاساليب التي لها علاقة بالديمقراطية الحقيقية، وليس عبر الشعارات فقط. واني كعراقية شاركت في الانتخابات السابقة برغم الهفوات التي حصلت فيها، لاساهم مع الاخرين في الخطوة الاولى نحو الديمقراطية، وكنت املت ان تكون الانتخابات الثانية اكثر كفاءة ومصداقية منها في المرة الاولى، خاصة ان الشعب العراقي بوجه عام اثبت انه متعطش لمثل هذا الاسلوب المتقدم في الحياة العصرية، لكن ما حصل، هو اننا لا نريد ان نتعلم من الاخطاء التي وقعت لنا في السابق، او التي ارتكبناها منذ سقوط النظام الفاشي وحتى لحظة الكتابة .

ما عرفته من تجربتي في العمل مع الانتخابات هذه المرة، ان غالبية الاحزاب تسعى الى تجميع الارقام والاصوات، وليس الارتقاء بمستوى اعضائها الى مرحلة تطبيق الديمقراطية بأسلوب نزيه وصادق، ومن المؤسف ان القوى الاساسية في الخارطة السياسية العراقية، هي اكثر الجهات التي مارست هذا الاسلوب، حيث انها حصلت في السابق على اصوات تكفيها لتكون فاعلة ومؤثرة في الحكومة السابقة او التي ستكون، فلماذا تقود هذه القوى عملية الاشراف والتخطيط لمسألة كسب الاصوات حتى على حساب مصداقية العملية الانتخابية وتشويه المعنى السامي لكلمة الديمقراطية؟

لقد ترك النظام المقبور جيلا لم يعرف من الحياة الحضارية والتقدم العلمي والتكنولوجي سوى الحروب والقتل والدمار، وشهدنا ومازلنا نشهد اثر هذه التركة، حيث ان انتشار ظاهرة الارهاب ماهي الا نتيجة حتمية لعنف مورس بحق هذا الجيل، ولكي نرتقي بشبابنا الان الى مستوى الشعارات التي نطرحها اليوم: (عراق ديمقراطي موحد) أو (عراق خال من الارهاب)، (عراق المحبة والمساواة)....الخ، علينا ان نعلمهم كيف نصل الى هذه المرحلة، وهنا اريد ان اتساءل، اي جيل سنخلقه حينما نرشده الى عملية الديمقراطية والمساواة عن طريق التهديد والغش في تلك العملية الحضارية، وما الذي تجنيه بعض القيادات السياسية للاحزاب والقوى الفاعلة في الخارطة السياسية العراقية حينما تسهم بشكل غير ظاهر في توجيه مثل هذه العمليات؟ ويخطئ من يعتقد ان الشعب لا يعرف بمثل هذه الامور، فالعراقي يرضع السياسة مع الجرعة الاولى للحياة.

لقد شاركت في التحضير للعملية الانتخابية في بريطانيا، وقبل ان انضم الى فريق العمل، كنت من الممثلين لمنظمات الجالية العراقية في بريطانيا، والتي اعترضت بحدة على اسلوب اختيار الفريق الاول للعمل، اذ لم يتسم ذلك الاختيار بالشفافية، وقد ساهمت هذه المنظمات في تغيير تركيبة الفريق ليتمثل فيه التنوع العراقي المعروف، ومع ذلك بقيت الاشكالات قائمة حول هذه التركيبة، لكن ما شجعني على الانضمام الى العمل في هذا الفريق، هو ان اثبت مع الاخرين للعالم اننا بوصفنا عراقيين قادرون على ادارة عملية من هذا النوع، ففي الانتخابات السابقة اشرفت منظمة الهجرة الدولية على مراحل التحضير وانجاز الانتخابات، في حين تمت هذه المرة بفريق عراقي فقط، وبالرغم من ضيق الوقت الذي كان امامنا، وهو ستة اسابيع فقط، الا اننا عملنا جاهدين من اجل انجاز هذه المهمة بالصورة التي نريدها لعراق المستقبل، وخلال فترة عملي هذه بدأت اكتشف ان البعض منا معني بالفريق الذي ينتمي اليه سواء كان سياسيا، او طائفيا، اوقوميا، وغير معني بالامر الاهم والاشمل، وهو عراق ديمقراطي موحد، والحقيقة ان بعض القوى تعمل من اجل عراق ديمقراطي مقسم، اي تريد تلك "الديمقراطية" التي تتلاءم مع شعاراتها غير المعلنة، والتي لا تقود الا الى عراق مشتت تتناحر فيه القوميات والطوائف، لتضيف لهذا البلد جراحا جديدة في الوقت الذي لم نستطع حتى الان ان نلحم جراحا تركها النظام السابق.

خلال ايام الانتخابات الثلاثة، توافد العراقيون من مختلف انحاء بريطانيا للمشاركة في عملية رسم مستقبل هذا البلد، وقد حضرت نسبة كبيرة تعاملت بمصداقية مع هذه العملية، لكن في نفس الوقت، هناك نسبة ليست بالقليلة مارست التزوير لترجح كفة جهة سياسية، على حساب الجهات الاخرى، من دون مراعاة مسألة مصداقية ونزاهة هذه العملية، التي مازالت نتائجها لم تعلن حتى الان بسبب التزوير سواء في داخل العراق، اوخارجه.

الامر الذي يثير استغرابي، هو ان العراقيين في الخارج مروا بتجربة مختلفة تماما عما عاناه العراقيون في الداخل، فقد عشنا الديمقراطية في البلدان التي نسكن فيها منذ سنين طويلة، وتعلمنا من هذه الحياة الاسلوب الحضاري في التعامل مع عملية الانتخابات، حيث لا تهديد ولا قتل يتعرض له الفرد الذي سيقوم بعملية التصويت، وبالتالي، فالعراقي الذي يعيش في الخارج، لا يتعرض للضغوط التي تعرض لها العراقي في الداخل، اذن لا يوجد اي مبرر لممارسة التزوير مهما كانت النسبة قليلة قياسا بما حصل في الداخل، ولا يمكن تفسير مثل هذا الامر الا بالقصدية في تخريب جيل كامل وتغذيته باساليب ستظهر عوارضها التشويهية في وقت لاحق، وسندفع جميعا ثمن مثل هذه الممارسات، فما سنزرعه في شباب اليوم من قيم لا اخلاقية سنحصد نتائجها في المستقبل القريب، وعند ذاك لا نستطيع ان نعود بعجلة الزمن الى الوراء، لان ما زرعه نظام صدام في الجيل الشاب آنذاك نحصد نتائجه اليوم في العمليات الارهابية التي تحرق الاخضر واليابس معا.

ان تطبيق الديمقراطية يتطلب وجود قيادة متفهمة للمعنى العلمي والدقيق لهذه الكلمة، فلا يمكن ان تمارس اي قيادة كانت اسلوبا ديمقراطيا واعيا، ان لم تطبقه بنزاهة ومصداقية غير قابلة للتأويل، فكلمة المصداقية لا تقبل القسمة على اكثر من معنى، وعلينا جميعا تقع مسؤولية تعليم جيل الشباب في الداخل والخارج، واؤكد كلمة الخارج، باعتبار ان الجيل الذي عاش خارج العراق لم يعان من المآسي التي عاشها من هم في الداخل، علينا جميعا ان نعلم هذا الجيل ممارسة الديمقراطية بالاسلوب الحضاري وليس عن طريق استخدام الكلور القاصر او الزيت لكي اعطي صوتي لاكثر من مرة ولجهة لا يهمها النوع بل الرقم الذي ستحصل عليه.

وفي الختام اعود للمثل الذي بدأت به، نريد عراقا ديمقراطيا موحدا، خالياً من الاساليب الملتوية، ونريد انتخابات نزيهة خالية من الغش، ومن غشنا فهو ليس منا.